نجوى عويس

# التأمينات والتنمية المستدامة

> تحقيق التنمية المستدامة التى تتلازم فيها التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يستلزم إستعادة الدور الاجتماعى للتأمينات الاجتماعية

**لاشك** أن هناك إصرارا من حكومة مصر الثورة على تحقيق الأهداف التى نادت بها الجماهير عام ٢٠١١ مطالبة بالعيش وبالعدالة الاجتماعية..وذلك يعنى تلازم التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فى خطط التنمية.. كانت هذه الفكرة هى محور حديثى مع الأستاذ الدكتور سامى نجيب أستاذ التأمين فى الجامعات المصرية وخبير الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية من خلال إتصال تليفونى..وقد بدأ سيادته بأن طبيعة نظم التأمينات تؤثر وتتأثر بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدولة.. فتأثرت قوانين التأمينات فى مصر عند إصدارها خلال ستينيات القرن الماضى بالتوجهات الاشتراكية التى اهتمت بالبعد الاجتماعى للتنمية والذى تلازم مع التنمية الاقتصادية حتى بداية السبعينيات.. وكان للتأمينات الاجتماعية دورها فى تعبئة المدخرات القومية طوال هذه الفترة وتوجيهها لبناء البنية التحتية للاقتصاد المصرى.. واستمر هذا الدور طوال فترة الثمانينيات من خلال بنك الاستثمار القومى الذى ألزم قانون إنشائه صناديق التأمينات بتحويل فوائضها إليه.. وأصبحت أموال التأمينات مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل البنك..واستمر هذا التلازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تأثرت السياسات الاقتصادية فى مصر بما عرف بالليبرالية الجديدة التى سادت العالم خلال التسعينيات وكانت أهم توجهاتها هو انسحاب دور الدولة تماما من النشاط الاقتصادى..واختفى البعد الاجتماعى وبالتالى التنمية الاجتماعية من سياسات الحكومات المتتالية فى مصر..وأضاف سيادته، ونرى ذلك فى تغير سياسات الحكومة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ واهتمامها بالدور الاقتصادى للتأمينات الاجتماعية فى تعبئة المدخرات القومية دون تلازم ذلك مع دورها الاجتماعى إلى الحد الذى أدى إلى إلغاء وزارة التأمينات عمليا لتصبح أحد القطاعات التابعة لوزير المالية.. وتوقف بالتالى الدور الاجتماعى للتأمينات وعدم إمتداد الحماية الاجتماعية إلى باقى فئات القوى العاملة.. وانتهى الأمر عام ٢٠٠٧ إلى إلغاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الشامل..والذى يغطى بالحماية الاجتماعية أكثر من ٥ ملايين من العاملين كعمالة غير منتظمة أغلبهم من صغار العاملين فى الزراعة والصيد والثروة الحيوانية والباعة الجائلين.. لدرجة حذف بياناتهم من الحاسب الآلى لصندوق التأمينات قبل إلغاء وزارة التأمينات.. رغم تواجدها بالتقارير السنوية لهيئة التأمينات.. وامتدت عدوانية السياسات الحكومية بقيادة وزير المالية ومساعديه فى هذا الوقت إلى استصدار قانون بتفريغ التأمينات الاجتماعية من مضمونها التأمينى.. وهو القانون ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ والذى عرف بالقانون سيىء السمعة.. كنظام إدخارى تتحدد المعاشات فيه وفقا للأرصدة المالية فى الحسابات الشخصية للعاملين التى تراكمت من اشتراكاتهم وريع استثمارها..وليس وفقا لاحتياجاتهم عند تعرضهم لأحد الأخطار الاجتماعية..وفى المقابل عقد وزير المالية صفقة فى مجلس الشعب لتمرير هذا القانون الظالم وإلغاء قانون التأمين الشامل باستحداث نص بزيادة المعاشات الأساسية التى تقررت بواقع ١٢ جنيها عام ١٩٨١ لتصبح حوالى ٣٠٠ جنيه شهريا تتحمل الخزانة العامة معظم أعبائها.. ولم يعترض على ذلك..فقد ضحى بالحماية الاجتماعية للغلابة من أجل تمرير قانون لا يحقق أى عدالة إجتماعية..وتم إيقاف العمل بهذا القانون سيىء السمعة عام ٢٠١٣ وعاد سريان قانون حماية الغلابة رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠.. ويؤكد الدكتور سامى نجيب على أن تحقيق التنمية المستدامة التى تتلازم فيها التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يستلزم إستعادة الدور الاجتماعى للتأمينات الاجتماعية..من خلال رؤية إستراتيجية لوزارة التأمينات تتحقق من خلالها العدالة التأمينية والعدالة التمويلية..وتتوازن فيها المزايا والموارد..والتى يتعين معها عند استهداف توحيد نظم التأمينات من حيث الحدود الدنيا، تحقيق التجانس والعدالة وإزالة التشوهات المالية والتأمينية التى أدى إليها تطوير المزايا تحت ضغوط واعتبارات سياسية دون رؤية إستراتيجية ودون الاعتماد على مصادر مستدامة للتمويل تؤكد استمرارية المعاشات..وإلى هنا ينتهى حديثى مع الأستاذ الدكتور سامى نجيب، اللهم بلغت..اللهم فاشهد..وللحديث بقية، والله المستعان..

nagwaewies@hotmail.com